

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٦/١١/٣

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٢/١٥ ؛

قـرـر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالي ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٥٢٦٠٠٠٠ ج (فقط خمسة ملايين ومائتان وستون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٥٩٢٦٨٥ ج (فقط مليونان وخمسمائة واثان وتسعون ألفاً وستمئة وخمسة وثمانون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٦٦٧٣١٥ ج (فقط مليونان وستمئة وسبعة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسة عشر جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٧/٣/٥

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة